الجبهة الشعبية
لتحرير
الساقية الحمراء ووادي الذهب

المؤتمر التاسع مؤتمر الشهيد
الشيخ البشير حمادي المنعقد
ما بين 19 و26 غشت 1995م

البيان الختامي

ان المؤتمر الشعبي العام التاسع، مؤتمر الشهيد الشيخ البشير حمادي، المنعقد في الفترة مابين 19 و26 غشت بمدرسة 12 اكتوبر تحت شعار "الاستقلال، الاستقلال او بالقتال". قد جاء في ظروف دولية، جهوية ومحلية دقيقة تميزها السمات البارزة التالية:

دوليا: حدوث تغييرات كبيرة في الخاطة السياسية، الاقتصادية والعسكرية كمعالم لما عرف اصطلاحا بالنظام الدولي الجديد.

جهويا: فشل رهانات النظام المغربي على مواقف الجزائر وموريتانيا الثابتة من القضية الوطنية. تفاقم أزمات النظام المغربي على مستويات مختلفة، اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

محليا: استمرار المجهودات الوطنية لاستكمال وتحقيق الاهداف المرجوة في أبعادها المرحلية والاستراتيجية رغم وجود مجموعة من الصعوبات والعراقيل.

وعتبارا لهذه الملامح العامة والتحديات المصيرية التي تواجه شعبنا تناول المؤتمر بالدرس والتحليل الوضع الراهن بتعقيداته المختلفة لايجاد انجع الطرق والوسائل الكفيلة بترجمة اختياراتنا الوطنية ورسم أبعاد السياسة المستقبلية.

وقد سجل المؤتمر بعد سبعة أيام من المداولات والنقاشات المثمرة والهادفة وبمزيد من النضج السياسي والاحساس بالمسوولية ارتياحه على مجمل القرارات والمواقف المتخذة. وتأتي هذه المواقف نتاجا موضوعيا يجسد ارادة شعبنا للوفاء بالعهد الذي قطعه على نفسه منذ اثنين وعشرين سنة، قدم فيها عطاءات وتضحيات جسيمة لينعم مجتمعنا بكامل حريته واستقلاله في ظل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

ان شعبنا اليوم وهو يقف في مؤتمره التاسع مقيما مسيرة الاربع سنوات الفاصلة بين المؤتمرين ليثمن عاليا الخطوات الهامة التي قطعها على درب استكمال مسيرته التحريرية في شتى مجالات الحياة، وبهذه المناسبة لايفوته الا ان ينوه بالمجهودات المبذولة والمكاسب المحصنة في المجالات الاجتماعية والثقافية رغم الصعوبات القائمة والظروف الاستثنائية التي يمر منها شعبنا، كما يسجل باهتمام بالغ التقدم الملحوظ في عملية بناء وتنمية مؤهلات وقدرات جيش التحرير الشعبي الصحراوي، مشيدا بدوره الفعال في مسيرتنا التحريرية، وما يتحلى به مقاتلوه من جاهزية واستعداد كرامة لهذا الشعب ووفاء لارواح شهدائنا البررة الذين نقف لهم وقفة الاجلال والتقدير. وينوه المؤتمر بصمود واستماتة جماهيرنا في المناطق المحتلة التي تواجه في تحد وكبرياء آلة القمع والارهاب المغربية مسلحة بايمانها وقناعتها بحتمية النصر منحدية كل صروف التلاعب والمناورات المغربية.

ويجدد المؤتمر تقدير وتضامن شعبنا مع ابنائه الذين يرزحون في غياهب سجون الاحتلال، ويعانون من احكامه الجائرة وانتهاكاته المستمرة لكل الاعراف والقوانين الدولية ومنددا بهذه السياسة الاستعمارية ومطالبا المجتمع الدولي بوضع حد لها، كما يحيي بحرارة في جالياتنا روح تمسكها وارتباطها بالقضية الوطنية.

وفيما يتعلق بالتجربة التنظيمية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، فان المؤتمر الشعبي العام التاسع وبعد تقييمه وبكل مسؤولية وموضوعية لهذه التجربة فانه قد أقر اقامة مؤسسات سياسية وادارية تستجيب لمتطلبات المرحلة ودولة القانون وفق اختيارات الشعب. وفي هذا الاطار يسجل ارتياحه الكبير لارتقاء التجربة الديمقراطية ويثمن الخطوات المبذولة في هذا الاتجاه. ومالها من انعكاسات

ايجابية لتطوير العمل السياسي وتنشيط الفعاليات والهياكل لتثبيت مرتكزات وأسس الدولة الصحراوية انسجاما مع التطور الاجتماعي السياسي الحاصل.

كما اقر المؤتمر ايضا برنامجا للعمل الوطني يتلاءم مع متطلبات الظرف ومنسجما مع الدستور كمرجع لكافة القوانين التي تضمن الحقوق الاساسية للمواطن وتحمي الحريات العامة، ولذلك وضع استراتيجية شاملة للعمل في مستويات مختلفة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والخطط والبرامج المناسبة مما يعزز الكفاح الوطني ويؤكد ان لشعبنا مقومات الصمود والاستمرارية لمواصلة مسيرته الكفاحية.

اما في الميدان الدبلوماسي، فان المؤتمر يرى ان التعاطي مع مخطط السلام الاممي الافريقي الخاص بالصحراء الغربية كان في صدارة اهتمامات وتحركات الدبلوماسية الصحراوية، التي أظهرت ارادتها الحسنة في التعامل مع المخطط وبذلت مجهودات كثيرة لاخراجه من النفق المسدود. الا انه وامام التعنت المغربي وعدم جديته المتمثلة في:

- العرقلة المستمرة بمحاولة تحريف المخطط عن مساره
- الخروقات المتواصلة لوقف اطلاق النار.
- عرقلة سير عمل تحديد الهوية.
- اغراق المنطقة بالمستوطنين المغاربة.
- اخضاع المينورسو لمشيئته وتهميش الدور الافريقي.
- تزايد المضايقات والقمع الذي يتعرض له مواطنونا بالمناطق المحتلة. الى غير ذلك من المواقف اللا مسؤولة. امام كل هذا، فالشعب الصحراوي يقف عند مفترق الطرق: السلام او العودة الى الكفاح المسلح، واذ يؤكد من خلال مؤتمره هذا رغبته الصادقة في انهاء النزاع القائم بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمملكة المغربية بالطرق السلمية طبقا لما أقره المنتظم الدولي في مخطط السلام الخاص بالصحراء الغربية. يطالب المنتظم الدولي من خلال الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي بممارسة الضغوط اللازمة والتحرك الفاعل لارغام المغرب على الانصياع للارادة الدولية ووضع حد لتلاعباته ومناوراته، ويقتضي هذا دورا فاعلا وجديا من الامم المتحدة في التعامل مع الملف حتى يتم استفتاء حر وعادل ونزيه في الصحراء الغربية يحترم ارادة شعبنا في تقرير المصير

وان اي حيد عن هذا الاتجاه من شانه ان يجعل المنطقة عرضة للخطر وانعدام الاستقرار. والشعب الصحراوي في هذه الحالة مستعد تماما الاستعداد للجوء الى خيار الحرب وانه من خلال هذا المؤتمر، ومراعاة للتطورات الملف ليخول للقيادة المنتخبة كل الصلاحيات لاتخاذ التدابير والقرارات اللازمة التي يقتضيها الموقف.

ان المؤتمر الشعبي العام التاسع في بيانه الختامي هذا ليثمن عاليا كل مواقف التضامن والدعم الانساني الذي ما فتئت تقدمه كل البلدان والشعوب الشقيقة والصديقة لصالح شعبنا وقضيتنا الوطنية، ويخص بالذكر الجزائر الشقيقة التي ظلت وفية لموقفها المبدئي والتاريخي وكل البلدان والقوى المؤيدة لقضيتنا الوطنية. مسجلا عرفانه وتقديره لدولة جنوب افريقيا ومالاوي على اعترافهما بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وبهذه المناسبة يوجه المؤتمر نداء ملحا الى الضمير الانساني في العالم من اجل مواصلة دعمه ومناصرته للمشروعية الدولية والضغط على المغرب حتى ينصاع لارادة السلام.

كما ان جماهيرنا وعلى اختلاف مواقعها النضالية مدعوة اليوم واكثر من اي وقت مضى الى اليقظة والحذر والتجند والتلاحم لمواجهة كل الاحتمالات حتى ينعم شعبنا الانتصار في معركة المصير والوجود وتجسيد شعارنا " الاستقلال، الاستقلال سلما او بالقتال".

المؤتمر.

الجبهة الشعبية
لتحرير
الساقية الحمراء ووادي الذهب

دستـــــور

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

الصادر عن المؤتمر التاسع للجبهة المنعقـــــــد
مابين 19 و26 غشت 1995م

61

فصل تمهيدي:

المادة (1) : الساقية الحمراء ووادي الذهب في حدودها المعترف بها دوليا جمهورية ديمقراطية وهي وحدة لا تتجزأ ، اسمها الرسمي:الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
- العلم والنشيد الوطني وشعار الجمهورية يحددهم قانون.
- عاصمة البلاد هي مدينة العيون.

المادة (2): النظام في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نظام شبه رئاسي، يعتمد مبدأ فصل السلطات.

المادة (3): ينقسم التراب الوطني اداريا الى ولايات ودوائر.
- صلاحياتها السياسية والادارية تحدد وفقا للقانون.

المادة (4): السيادة ملك للشعب ويمارسها طبقا للدستور.

المادة (5): الاسلام دين الدولة ومصدر للقوانين.

المادة (6): يضمن الدستور للاجانب المقيمين على ارض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الحق في ممارسة شعائرهم الدينية واحترام اعرافهم.

المادة (7): اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية.

المادة (8): الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق.

المادة (9): المواطنون جميعا متساوون امام القانون سواء بالنسبة للحماية او بالنسبة للعقاب.

المادة (10): الجيش الصحراوي هو ضامن السيادة والاستقلال الوطني والوحدة الترابية للجمهورية.
- تنظيمه ونظام الخدمة فيه يحددهما قانون.

المادة (11): املاك الدولة هي ملك للشعب ويحميها قانون.

المادة (12) : حرية تكوين الجمعيات السياسية والثقافية في حدود القانون مكفولة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

الفصل الاول: حقوق وواجبات المواطن:

المادة (13): كل الصحراويين يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية وعليهم نفس الواجبات دون اي فرق او تمييز بالمادة بينهم.

المادة (14): كل مواطن حر بين ما لم تثبت ادانته.

المادة (15): حرية الانسان لاتنتهك ولايمكن ان يمنع احد من ممارسة حريته الا طبقا للقانون.

المادة (16): حرية التنقل وحق اختيار محل الاقامة يكفلهما القانون.

المادة (17): الحرية الشخصية يكفلها القانون ولايمكن ان يحجز احد او يسجن الا وفقا للقانون، ولايمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتضى القانون.

المادة (18): لايمكن ان تتجاوز مدة الحجز التحفظي 72 ساعة.

المادة (19): يمنع انتهاك حرمة مسكن اي مواطن الا بامر كتابي من السلطة القضائية المختصة.

المادة (20): يحق لكل مواطن الدفاع عن حقوقه أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة (21) : يحق لكل مواطن صحراوي ان يتقدم للمناصب العمومية طبقا للمقاييس التي يحددها القانون.

المادة (22) يتم تعيين الموظفين وفقا لقانون على اساس مقاييس محددة وفقا لسلم درجات الموظفين.
المادو (23) حق الملكية الخاصة مكفول وينظمه قانون.
المادة (24) حرية الرأي شفويا وكتابيا مكفولة في حدود القانون.
المادة (25) الدفاع عن الوطن حق وواجب مقدس على كل المواطنين.
المادة (26) العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن .
المادة (27) حماية سرية المراسلات الخاصة يضمنها القانون.
المادة (28) يعد واجبا على كل مواطن:
- احترام الدستور والامتثال لقوانين الدولة وهيئاتها.
- احترام الملكية العامة وحقوق الاخرين.
- حماية وحدة الشعب والحفاظ علي النظام العام.
المادة (29) تضمن الدولة حماية حقوق وممتلكات كل اجنبي مقيم على التراب الوطني بصفة شرعية.

الفصل الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

المادة (30) تضمن الدولة للمواطن مجانية التعليم والعلاج.
المادة (31) الدولة تحمي الامومة والطفولة والمسنين باقامة المؤسسات التي توفي بذلك الغرض.
المادة (32) تسهر الدولة على توفير مسكن لكل مواطن.
المادة (33) الدولة تضمن لاباء، وامهات، وارامل الشهداء وزوجات المعتقلين ، وأبنائهم غير البالغين، وجرحى واسرى و ضحايا حرب التحرير الحقوق المادية والمعنوية، ويحدد ذلك من خلال قانون خاص.
المادة (34) تسهر الدولة على بلورة طاقات الشباب وتحسين توظيفها.
المادة (35) تعمل الدولة على حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الصحراوية. وتسهر على ضمان مشاركتها في بناء المجتمع وتنمية البلاد.
المادة (36) تتبع الدولة سياسة التأمين الاجتماعي لحماية العجزة والمعوقين واليتامى وتسن القوانين المناسبة لذلك.
المادة 37: بعد الاستقلال يصبح اقتصاد السوق وحرية المبادرة الخاصة معترف بهما، ويمكن استغلال الثروات الطبيعية من طرف القطاع العمومي لتنمية اقتصاد البلاد.
المادة 38: الاستثمارات ينظمها قانون.

الفصل الثالث: المجلس الوطني

المادة 39: المجلس الوطني هو الهيئة التشريعية للبلاد، يضطلع بمهام التشريع والرقابة على الجهاز التنفيذي.
المادة 40: يصادق على المزانية العامة وبرنامج الحكومة وعلى المعاهدات.
المادة 41: يتكون المجلس الوطني من (101) عضوا ينتخبون من كل سنة ونصف.

المادة 42: عند افتتاح اول دورة له، يجتمع المجلس الوطني لانتخاب رئس المجلس بالاقتراع السري وبالاغلبية البسيطة .

المادة 43: يتكون المجلس الوطني من نائب عن كل دائرة انتخابية ومن شخصيات وطنية منتخبة ومن ممثل منتخب عن كل منظمة جماهيرية.

المادة 44: تنتخب الشخصيات الوطنية ممثليها في المجلس الوطني في اطار وحدة انتخابية على ان لايتعدى عددهم نسبة 10٪ من اعضاء المجلس الوطني.

المادة 45: يتم تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل الوحدات الانتخابية على المستوى الوطني على ان يراعى في ذلك تمثيل كل القطاعات .

المادة 46: قبل انتخاب المجلس الوطني يتم اصدار قانون انتخاب خاص لاول مجلس وطني منتخب.

المادة 47: اعضاء المجلس الوطني ينتخبون طبقا للائحة قانونية يتم وضعها لهذا الغرض ويجري الانتخاب في غضون الاربعين يوما الاولى بعد انعقاد المؤتمر، والفائزون يتولون مهام التعبئة والرقابة والمحاسبة.

المادة 48: تنعقد ندوات سياسية من كل سنة ونصف لتجديد اعضاء المجلس الوطني طبقا لقانون الانتخابات.

المادة 49: عضو المجلس الوطني يمثل الشعب ولايجوز ان يرتبط تمثيله بقيد او شرط من طرف ناخبيه .

المادة 50: لايجوز اتخاذ اجراءات جنائية ضد عضو المجلس الوطني الا باذن من رئيس المجلس.

المادة 51: للمجلس الوطني مكتب يتكون من رئيس المجلس ونائبه والمقرر العام ورؤساء اللجان.

المادة 52: ينتخب المجلس الوطني اعضاء مكتبه من بين اعضائه ويعد قانونه الداخلي .

المادة 53: يشكل المجلس الوطني لجانه وينتخب رؤساءها من بين اعضائه.

المادة 54: تتكون كل لجنة من رئيس ونائب رئيس ومقرر واعضاء.

المادة 55: يمكن للجان المجلس الوطني الاستعانة بخبراء وتقنيين غير اعضاء في المجلس الوطني.

المادة 56: تعقد لجان المجلس الوطني جلسات دورية مع الحكومة لدراسة قضايا او ملفات محددة.

المادة 57: كل لجنة من لجان المجلس بامكانها استدعاء ومساءلة الوزراء والحصول على التوضيحات والمعلومات المطلوبة، بعد موافقة رئيس المجلس.

المادة 58: يتلقى رؤساء لجان المجلس الوطني من طرف اعضاء الحكومة نسخة او ملخصا للبرنامج السنوي بعد مصادقتها عليه في غضون اسبوع.

المادة 69: تحضر لجان المجلس الوطني استئلتها واستفساراتها حول مشروع البرنامج السنوي للحكومة حينما يتلقى المجلس الوطني هذا المشروع.

المادة 60: يناقش المجلس الوطني مشروع برنامج عمل للحكومة ويطلب التعديلات اللازمة قبل المصادقة عليه.

المادة 61: لاعضاء المجلس الوطني الحق في تقديم الاسئلة والاستجوابات للحكومة بشكل تضامني او بشكل انفرادي .

المادة 62: في اطار ممارسة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية يحق للمجلس الوطني سحب الثقة من الحكومة جماعة او فرادى.

المادة 63: في حالة اعتراض المجلس الوطني بالثلثين على برنامج الحكومة، بعد المطالبة بتعديله للمرة الثالثة ، يختار رئيس الدولة بين حل المجلس او تشكيل حكومة جديدة.
المادة 64: قرار سحب الثقة يكون معللا ويشترط فيه ان يكون بسبب سوء فادح للتسيير او عجز خطير في انجاز المهمة او اختلاس للامكانيات العامة وتبذيرها او بسبب ارتكاب خطإ فادح.
المادة 65: يوجه رئيس المجلس الوطني رسالة الى الوزير الاول يشعره فيها بقرار المجلس بسحب الثقة من الحكومة او من عضو او اعضاء منها.
المادة 66: يتخذ المجلس الوطني قرار سحب الثقة من الحكومة باغلبية الثلثين وبالاغلبية البسيطة عندما يتعلق الامر بسحب الثقة من عضو من الحكومة.
المادة 67: سحب الثقة من عضو من الحكومة تكون نتيجته المباشرة اقالة المعني مباشرة وتعيين خلف له .
المادة 68: بعد سحب الثقة من الحكومة يقوم رئيس الدولة خلال مدة لاتتجاوز 15 يوما بتعيين وزير اول جديد لتشكيل حكومة طبقا لمقتضيات المادة 94. كما يحق له ان يوجه خلال نفس المدة رسالة الى رئيس المجلس الوطني يطلب فيها عدول المجلس عن قراره. وفي حالة اصرار المجلس الوطني على قراره فان رئيس الدولة يتخذ قرارا بحل المجلس الوطني او باقالة الحكومة.
المادة 69: طلب سحب الثقة حق لكل عضو في المجلس الوطني.
المادة 70: في حالة حل المجلس الوطني، يدعو رئيس الدولة الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة في مدة اقصاها اربعون يوما من حل المجلس .
المادة 71: تستمر لجان المجلس الوطني في عملها من خلال نظام المداومة وتواصل اتصالاتها بالحكومة بغية الاعداد للدورة العادية للمجلس الوطني.
المادة 72: يشرع في الانتخابات التشريعية قبل شهر من نهاية المدة المحددة للاعضاء السابقين.
المادة 73: الى غاية انتخاب مجلس وطني جديد يحق للحكومة اللجوء عند الضرورة الى اصدار مراسم قوانين .
المادة 74: يتمتع اعضاء المجلس الوطني خلال ممارسة مهامهم بالحصانة ولايمكن توقيفهم الا في حالة التلبس بالجنحة او الجناية، ولا محاكمتهم الا بعد رفع الحصانة عنهم وذلك عن طريق طلب صريح من وزير العدل وموافقة رئيس المجلس الوطني..
المادة 75: يعقد المجلس الوطني ثلاث دورات عادية: ربيعية، خريفية وشتائية.
المادة 76: يمكن للمجلس الوطني عقد جلسات طارئة بطلب من مكتبه او من ثلثي اعضائه ، او بطلب من رئيس الجمهورية.
المادة 77: يعقد المجلس الوطني جلسة طارئة لاتخاذ الاجراءات الضرورية التي قد تصل الى حجب الثقة، وذلك حين ماتصبح الشروط المطلوبة في ممارسة مهمة الحكومة لاتتوفر في واحد او اكثر من اعضائها.
المادة 78: يتخذ المجلس الوطني قراراته بموافقة الاغلبية البسيطة.
المادة 79: التصويت في المجلس الوطني شخصي وغير قابل للتفويض.
المادة 80: في حالة شغور احد المقاعد في المجلس الوطني يعوض بالذي يليه في الاصوات ابان انتخابه.
المادة 81: يتولى رئيس المجلس تسيير الجلسات العامة للمجلس .
المادة 82: بامكان رئيس الجمهورية القاء خطاب امام المجلس.
المادة 83: بامكان رؤساء الدول والحكومات والشخصيات الدولية القاء خطاب امام المجلس.

الفصل الرابع: السلطة القضائية

المادة 84: القضاء في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مستقل.
المادة 85: تتسلسل المحاكم من محاكم ابتدائية ومحاكم جزاء والمحكمة العليا.
المادة 86: المحكمة العليا هي الهيئة الأعلى للعدالة، رئيسها قاضي يعينه رئيس الدولة باقتراح من وزير العدل.
المادة 87: تشكلة ومهام وصلاحيات المحاكم يحددها قانون.
المادة 88: تصدر الاحكام وتطبق باسم الشعب.
المادة 89: المدعي العام للجمهورية يعينه رئيس الدولة.
المادة 90: يتكون المجلس الاعلى للقضاء من : رئيس المحكمة العليا رئيسا وعضوين يعينهما رئيس الدولة وعضوين يعينهما المجلس الوطني.
- فترة مهمة المجلس الاعلى للقضاء 03 سنوات قابلة للتجديد.

الفصل الخامس: رئيس الدولة

المادة 91: الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هو رئيس الدولة.
المادة 92: رئيس الدولة يدافع عن الدستور ويسهر علي تطبيق واحترام القانون ويعمل على ارساء وتطوير مؤسسات الدولة.
المادة 93: رئيس الدولة يعين الوزير الاول وينهي مهامه.
المادة 94: الوزير الاول يقترح اعضاء الحكومة على الرئيس للمصادقة.
المادة 95: رئيس الدولة يرأس مجلس الوزراء.
المادة 96: رئيس الدولة يوقع القوانين وتنشر باسمه ويسهر على تنفيذها فور مصادقة المجلس الوطني عليها.
المادة 97: رئيس الدولة يصدر مراسيم رئاسية.
المادة 98 : مدة الرئاسة ثلاث سنوات.
المادة 99: الرئيس يوجه السياسة العامة للدولة وفقا لاختيار الشعب.
المادة 100: بعد انتخابه يؤدي اليمين الدستوري:

"اقسم بالله العلي العظيم، وبقرآنه الكريم، ان احترم دستور الجمهورية، واتقيد به، وان اكون حارسه الامين، وان أوظف كل طاقتي من اجل تجسيد ارادة وتطلعات شعبنا في الحرية والعدالة، وان احمي حقوق وحريات كل مواطن، وان اسهر على تحقيق حرية وسلامة الوطن ووحدته الترابية، وان اعمل على تحقيق تطور ورقي المجتمع، وان اكون المجسد لقيمه وتقاليده النبيلة، والله على ما اقوله شهيد".

المادة 101: رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
المادة 102: رئيس الدولة يعين الموظفين السامبين .
المادة 103: رئيس الدولة يعين السفراء ورؤساء البعثات في الخارج، ويتلقى اوراق اعتماد سفراء الدول الاجنبية.
المادة 104: رئيس الدولة يمنح العفو ويخفف العقوبات .

المادة 105: رئيس الدولة يعلن الحرب ويوقع معاهدات السلم.
المادة 106: رئيس الدولة يوقع المعاهدات الدولية.
المادة 107: رئيس الدولة يقلد الاوسمة ويمنح الالقاب الشرفية.
المادة 108: رئيس الدولة يعلن الحالة الاستثنائية او الطوارئ القصوى .
المادة 109: وظيفة رئاسة الدولة تتنافى ومزاولة اي نشاط يتعارض مع الصفة الرسمية.
المادة 110: في حالة شغور منصب رئيس الدولة يخلفه مؤقتا رئيس المجلس الوطني الى غاية انتخاب امين عام جديد، رئيسا للدولة، من طرف مؤتمر استثنائي للجبهة يعقد في غضون الاربعين يوما الاولى بعد تاريخ هذا الشغور..
المادة 111: لايحق لرئيس المجلس الوطني الذي يشغل منصب رئيس الدولة مؤقتا الترشح لمنصب رئيس الدولة.
المادة 112: يستمر رئيس المجلس الوطني الذي يشغل مهام رئاسة الدولة بموجب المادة (110) الى حين انتخاب رئيس جديد ويعود الى منصبه كرئيس للمجلس الوطني.

الفصل السادس: الحكومة

المادة 113: الحكومة جهاز تنفيذي ، مسؤول امام رئيس الدولة.
المادة 114: تتكون الحكومة من وزير اول ووزراء.
المادة 115: الحكومة مسؤولة عن تنفيذ كل البرامج و القوانين والنظم في مختلف المجالات .
المادة 116: الوزير الاول يرأس مجلس الحكومة ويشرف على نشاطاتها وينسق اعمالها.
المادة 117: تقر الحكومة مشروع الميزانية العامة وبرنامج العمل السنوي وتعرضهما على المجلس الوطني للمصادقة.

الفصل السابع: المجلس الدستوري

المادة 118: المجلس الدستوري هو جهاز يسهر على:
أ- البت في دستورية القوانين
ب - مراقبة شرعية الانتخابات.
المادة 119 : يتكون المجلس الدستوري من 05 اعضاء، ويعين لمدة 03 سنوات، وينتخب رئيسا له من بين اعضائه ويقر نظامه الداخلي.
المادة 120: يتكون اعضاء المجلس الدستوري من قضاة او رجال قانون او اساتذة ذوي كفاءات ويعينون كالتالي:
أ- عضوان يعينهما رئيس الدولة.
ب - عضوان يعينهما المجلس الوطني.
ج - وعضو يعينه المجلس الاعلى للقضاء.

بنود خاصة:

البند(1): تعديل الدستور من اختصاص المؤتمر الى غاية الاستقلال.
البند(2): مدة الفترة الانتقالية يحددها اول مؤتمر للجبهة بعد الاستقلال.
البند(3): يواصل المجلس الوطني مهامه حتى انتخاب اول برلمان بعد الاستقلال.

67

البند(4): يستمر العمل بالمؤتمرات الشعبية الاساسية كاطار لانتخاب رؤساء الدوائر ولتفعيل اساليب التسيير، وبالمجالس الشعبية كادوات تسيير وتنفيذ.

البند (5): يعتبر الهلال الاحمر الصحراوي وجمعية اولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين منظمات انسانية غير حكومية.

البند (6): يسهر جهاز النظام العام على امن الدولة وحماية المواطنين.

البند(7): تعتبر مناسبات وطنية:

- 17 يونيو : يوم الانتفاضة
- 10 ماي: تأسيس الجبهة
- 20 ماي: انطلاقة الكفاح المسلح
- 12 اكتوبر : الوحدة الوطنية
- 27 فبراير: عيد الجمهورية
- 09 يونيو : يوم الشهداء

الجبهة الشعبية
لتحرير
الساقية الحمراء ووادي الذهب

برنامج العمل الوطني

الصادر عن المؤتمر التاسع للجبهة

المنعقد مابين 19 و26 غشت 1995م

مقدمة:

اعتبارا من كون المؤتمر الشعبي العام هو اعلى هيئة قيادية للجبهة، ومناسبة خاصة يقف خلالها الشعب الصحراوي لدراسة وتقييم اوجه وميادين الكفاح والمحيط الجهوي والدولي ومن ثم استنتاج خطط العمل والافاق والاهداف التي تستجيب لمتطلبات المرحلة.،

وانطلاقا مما يميز الوضع الداخلي من تعقيد، من جراء تفاعل مجموعة من العوامل اهمها: اجواء ما قبل وبعد المؤتمر الثامن وتوقف المعارك وتعثر مسلسل السلام الاممي بفعل جملة من العراقيل المفتعلة من طرف العدو، وفي ظل اجواء دولية وجهوية سيزها استمرار التوتر، وما تولد عن كل ذلك من اثار على مستوى الذات الوطنية ومن تحول في المفاهيم.

ونظرا لكون المؤتمر الشعبي العام التاسع، مؤتمر الشهيد الشيخ حمادي المهدي، المنعقد تحت شعار : الاستقلال، الاستقلال سلما او بالقتال، هو الاطار الملائم لمعالجة كافة اوجه الكفاح الوطني، بما يضمن ترسيخ المكاسب واستئصال الضعف وخلق قوة الدفع الضرورية وعوامل الصمود التي تمليها الاوضاع العامة، فضلا عن توفير كافة شروط استمرارية الكفاح الوطني وضمانات وصوله الى الهدف المنشود والمتمثلة في بناء مستمر وشامل لدولة قادرة على تحقيق الاستقلال، فان ذلك يقتضي:

أ- وطنيا:

خلق قوة الدفع والحسم والثقة كعوامل في منتهى الاهمية لمواجهة تحديات المرحلة، وخاصة خيار الكفاح بكل اشكاله الثقة الضامن لوجودنا، والسعي الرئيسي لصمودنا ومصدر مكاسبنا وهنا يكمن سر قوتنا لحسم الصراع لصالح شعبنا.

احداث التعبئة العامة وحشد كل الطاقات الوطنية لاستمرار الكفاح بجميع ابعاده ووسائل واساليب متعددة ومتجددة، وهي عملية جمعية قائمة على اساس القدرة على تحقيق:

- قوة وطلائعية التنظيم السياسي
- دعم وتقوية جيش التحرير الشعبي وجعله في مقدمة الاولويات
- التفاف كافة جماهير شعبنا حول تنظيمها الطلائعي وبعث الثقة والمصداقية
- المراجعة الدقيقة لمختلف الاجهزة الادارية وترقية التسيير.
- التجديد في اساليب وصيغ العمل المتبعة اتجاه المدن المحتلة كعامل ضغط ومعطاة في منتهى الاهمية واتجاه الحاليات وروحي الفعالية قبل اي اعتبار اخر.

ب- جهويا: تنشيط الحضور السياسي والاعلامي في الجزائر.

ج- دوليا :

- اتخاذ الموقف الانسب ازاء التعامل مع المسلسل الاممي الذي وان حققت في ظله مكاسب هامة على المستوى الدولي فانه ما انفكت تتولد عنه اثار سلبية على الذات الوطنية.
- تكثيف العمل الدبلوماسي تجاه العواصم الغربية خاصة مجلس الامن الدولي
- التركيز على البرلمان الاوروبي والمنظمات الانسانية وعوث اللاجئين
- ضمان حضور فعال في افريقيا ومنظمتها القارية باعتبارها عمقنا الحقيقي ومجالنا الحيوي.
- التركيز على امريكا اللاتينية وتقوية العلاقة بها

الضرورة الملحة لمراجعة جهاز العلاقات الخارجية ليكون في مستوى المهمات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه

ان المؤتمر الشعبي العام التاسع للجبهة، مؤتمر الشهيد الشيخ ولد حمادي ولد المهدي يتبنى برنامج العمل الوطني على المستوى البعيد الصادر عن مختلف المؤتمرات السابقة، رسم برنامج العمل الوطني التالي ليكون الاطار والمرجع الاساسي للقرارات والتوجهات في الميادين كافة، وهو البرنامج الذي ميزته الاساسية، انه يتوخى صهر كل الجهود والطاقات الوطنية (بشرية، مادية، معنوية) وتوظيفها لصالح المعركة من اجل الاستقلال الوطني، من خلال اختيار انجع و افضل القوالب والصيغ والاساليب، اضافة الى طابع المرونة الذي أخذ بعين الاعتبار لدى صياغته ليظل مستجيبا لشتى الاحتمالات الممكنة:

الجانب السياسي – التنظيمي:

مبادئ عامة:

- الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية وحمايتها باعتبارها احدى صمامات وجودنا هوية وكيانا، ومصدر القوة ومنبع القيم والمثل النبيلة.

السهر على اعطاء دولتنا وثورتنا العمق والشمولية اللازمين للبقاء والصمود وربح معركتي التحرير والبناء، وللوحدة الوطنية ابعادها ومضامينها الحقيقية من خلال التشبث بالثوابت والمقدسات التي تحميها وتبلورها.

انتهاج سياسة تربوية قوامها الدين والاخلاق ترتكز على تشجيع بناء الاسرة باعتباره دعامة اساسية لتماسك المجتمع، تبنى على مبدأ خضوع المصلحة الفردية للمصلحة العامة وتهدف الى ترسيخ واشاعة النموذج الوطني الصلب كامتداد لماضينا ورصيد لحاضرنا وزاد لمستقبلنا.

الرفع من مستوى الادارة والتسيير وحماية الامكانيات المادية والبشرية ووظيفتها افضل توظيف

التشبث بالخطط والبرامج التي تقرها الهيئات التنظيمية وتقييم مستوى انجازها باستمرار، وجعل من مقررات المؤتمر الشعبي العام التاسع المنطلق والمرجع.

- العمل وباستمرار على(1) تقوية الجيش اداة التحرير والدرع الحامي الشعب والمكاسب و(2) ترقي الفعالية في الاجهزة الادارية لخدمة المواطنين.

I – على مستوى البناء التنظيمي :

- مراجعة الهيكلة بعد المؤتمر الشعبي العام التاسع مباشرة، بما يتلائم وتالية التنظيم لوظائفه:(التعبئة، التحريض، المراقبة والمحاسبة)، واعتماد اسلوب تحديد اسانيده عبر ندوات سياسية (محلية، جهوية ووطنية)، بغية خلق الديناميكية اللازمة في الفعل والفكر داخل الجسم التنظيمي.

تعميق وشمولية التأطير والتوظيف وبرقية اداء الفروع والمجالس والاطر عموما والهجوم الدائم على الظواهر السلبية والارتقاء بالمجتمع الى المستوى الذي يجعله قوة ردع فعالة ضد هذه الظواهر.

- التركيز على مثالية الطليعة لتكون نموذجا للاستقامة والتمسك بالاخلاقيات النضالية كالتواضع والتفشف والتفاني في العمل ودفع مختلف الهيئات التنظيمية لمتابعة اعضائها من خلال تقييم ادائهم وتقويم سلوكهم

اعتماد اسلوب المراقبة و المحاسبة وشموليتها لمختلف اجهزة التنظيم وايجاد الميكانزمات والضوابط التي تمكن من اداء هذه المهمة بشكل منظم وفعال عبر مختلف الحلقات وفي اطار من الوضوح والشفافية.

- تقوية المنظمات الجماهيرية وتفعيل هياكلها باستمرار بغية تنشيطها على المستويين الداخلي والخارجي (مؤتمرات، ندوات وملتقيات...) باعتبارها روافد للتنظيم السياسي الوطني.

التركيز على القروع المحلية والحلايا بمراعاة حيوية التوازن لتأطير الافراد داخلها لتقوم بدورها على احسن وجه.

تنظيم دورات تكوينية لتقييم البرامج وتطوير اساليب تربية المواطن السياسية لتعزيز ثقته في طلائعية التنظيم.

II – على مستوى الفعل التنظيمي:

تجذير الوعي السياسي داخل القاعدة الشعبية وتحذيرها وتعبئتها لاستئناف القتال، ودعم جيش التحرير الشعبي حامي المجد والشرف وصانع المكاسب.

السهر على حماية الوحدة الوطنية وصمان اوسع التفاف جماهيري حول الجبهة بما يدعم قوتها القتالية ويحفز على خدمة الوطن والمواطن.

- ترقية الخطاب السياسي باستحضار القيم والعهد وطبيعة الظرف والمخاطر المحدقة بالعنصر والكيان الصحراوي، وصيانة الوحدة الوطنية لتكون دلك مولدا للحيوية والاحساس بالانتماء ومصدرا للثقة في الذات وعامل تحريض للمجتمع في مواجهة العدو وخطر الابادة.

اعتماد سياسة واعية وفعالة تجاه المجتمع عاليتها تربيته وتكوينه ودفعه ليكون منتجا وقادرا على الصمود.

العمل على ان يظل تحسين الظروف المعيشية للمواطن ومعالجة النتائج السلبية للتقاوت المادي والنهوض بالبرامج الاجتماعية محور الانشغال الدائم للمنظمة.

اشاعة المناخات النفسية والمعنوية لانجاز البرامج باعتماد اسلوب التحفيز المعنوي والمعنوي لما لذلك من اهمية في دفع الافراد الى المشاركة الفعالة في العملية الانتاجية.

5- المنظمات الجماهيرية:

انطلاقا من ان المنظمات الجماهيرية رافدا اساسية للتنظيم الوطني ومدرسة لتكوين المناضلين واطارا لتعبئة وتحريك وتوعية القاعدة الشعبية، الامر الذي يضعها امام مسؤوليات كبرى، فانه يستوجب دفعها في المعترك النضالي وتمكينها من انجاز المهام الموكولة لها:

الاتحاد الوطني للمراة الصحراوية:

- تعميق الدور السياسي والتعبوي للاتحاد في صفوف النساء وتقوية ارتباطه بهن داخل مختلف الهيئات والمؤسسات السياسية والانتاجية.
- ترقية المراة ثقافيا ومهنيا وتمكينها من لعب دورها كاملا داخل المجتمع.
- ايلاء عناية خاصة بالاسرة ودفعها لتحمل مسؤوليتها في تربية الاجيال الصاعدة، ومحاربة مظاهر الانحراف.
- العناية بالمسنين والمعاقين و تحسين الخدمات والرعاية الاجتماعية.
- التهيئة لعقد المؤتمر الثالث للاتحاد.

ترسيخ علاقات الصداقة والتعاون مع المنظمات النسوية عبر العالم، وتكثيف العمل تجاهها بهدف توسيع دائرة التضامن العالمي مع نضالنا وكفاح شعبنا.

تعميق دور الاتحاد على مستوى مدارس الاطر التحية ومراجعة محتوى هذه الاخيرة حتى تكون الاطار الملائم لترقية العنصر النسوي سياسيا ومهنيا.

اتحاد شبيبة الساقية الحمراء ووادي الذهب:

- استكمال عملية بناء المنظمة الشبابية بغية زيادة فاعليتها وجعلها قادرة على تأطير الشباب وتوظيف جهده وثقافته لخدمة اهداف الثورة.
- تنشيط الفروع الطلابية لتلعب دورها في الاتصال، الاعلام، التنشيط والمشاركة في كل ميادين الكفاح.
- ايلاء عناية خاصة للطفولة من خلال تطوير الحركة الكشفية كاطار تربوي للجيل الصاعد ينمي فيه روح الوطنية، تحمل المسؤولية ويحصنه من الانزلاق في دروب الانحراف والانسلاخ عن واقع مجتمعه.

السهر على انجاح البرامج الصيفية والمهرجانات الشبابية كمواسم سانوية يجسد الشباب من خلالها دوره الطلائعي.

توسيع العلاقات مع المنظمات والاتحادات الشبابية والطلابية في الخارج والمشاركة في الفعاليات الدولية خصوصا اعتماد سياسة موجهة خيال السنوات عامة والاراضي المحررة. الجاليات، المناطق المحتلة مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات التعبير المتعلقة بالمحيط والوسط وايجاد صيغ لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم.

الاتحاد العام للعمال الساقية الحمراء ووادي الذهب:

ترسيخ عقلية العمل ومحاربة شتى مظاهر التعيب وجعل من معايير الجدية والالتزام اساسا لتقويم الافراد ومكافاتهم وتحفيزهم.

- الرفع من المؤهلات المهنية للاطر والعمال.
- التكفل بشؤون الافراد والحد من مظاهر الطرد والتوظيف الفوضوي للافراد وحماية معنوياتهم.

خلق التكاملية الضرورية بين الاتحاد واجهزة الدولة المتخصصة من اجل صهر الطاقات الوطنية في معركتي التحرير والاكتفاء الذاتي.

ترسيخ مكانة الاتحاد على المستوى الخارجي وبذل مجهودات اضافية لكسب مواقع دعم ومساندة جديدين.

- تنشيط الاتحادات المهنية
- العناية بالقدامى والمناضلين والمنتخبين المحالين نتيجة التقدم في العمر ولظروف صحية ومتابعة شؤونهم من طرف الجهات المعنية.

34

الميدان العسكري:

اعتبارا للاهمية البالغة والدور التاريخي والحاسم لجيش التحرير الشعبي، كونه اداة الكفاح الوطني، صانع المكاسب والضامن للسيادة، ونظرا لاستمرار واقع الاحتلال وانعدام ارادة صادقة لدى النظام المغربي في التسوية السلمية للصراع، الامر الذي يجعل العمل المسلح الخيار الاوحد الكفيل بفرض تطلعات شعبنا الراسخة في الحرية والاستقلال الوطني...

انطلاقا من هذا فان عملية بناء جيش التحرير الشعبي ودعم صفوفه وتعزيز وترقية مقدراته المادية والبشرية والمعنوية يجب ان تظل محور الانشغال العام وتتصدر اولوية الاولويات، وهو ما يجب تجسيده من خلال :

- مراجعة هيكلة وزارة الدفاع الوطني في مختلف مستوياتها : مركزية، نواحي، مدارس...الخ وصولا لتقوية المؤسسة العسكرية والرفع من مستوى ادائها وفعاليتها .
- الرفع من مؤهلات اطر ومقاتلي جيش التحرير الشعبي من خلال التدريب والتكوين بغية بناء اداة على درجة عالية من الكفاءة القتالية والمهنية.
- تنمية مقدرات قوات جيش التحرير الشعبي، من خلال دعمها المستمر بالرجال وعلى كافة شرائح المجتمع ان تلعب دور التحريض في صفوفها لتشجيع التطوع للالتحاق بالجيش ونبذ التقاعس عنه.
- اعتماد نظام دقيق للترقية يحكمه قانون واضح، ويضمن التسلسل الهرمي والتدرج بخصوص الرتب وفق المقاييس العسكرية وذلك حفاظا على المعنويات العامة وعلى روح الانسجام والانضباط في صفوف الجيش وبحثا عن بواعث ودواعي ارتياحه واطمئنانه.
- السهر على جاهزية العتاد القتالي والاستعداد المعنوي لجيش التحرير الشعبي
- تطوير اساليب وطرق التفتيش كانجع اسلوب للمتابعة والاشراف وايجاد مختلف الحوافز المادية والمعنوية.
- تقوية المؤسسات والمراكز التدريبية ماديا وبشريا حتى تسهم في البناء الاني والمستقبلي للمؤسسة العسكرية.
- تدوين التجربة العسكرية الوطنية ودراستها حتى تبقى مرجعا ورصيدا تاريخيا.
- النهوض بالادارة داخل الجيش وتقييم ادائها باستمرار.
- الاهتمام بالعمل السياسي والنشاط الثقافي والرياضي وكذا الانتاج المادي وتشجيع تبادل الابداعات الفنية والادبية بين النواحي لما لذلك من حيوية في تنوير الرأي وخلق الاندفاعة.
- انشاء متحف وطني لجيش التحرير الشعبي الصحراوي بكافة مستلزماته الثقافية والمادية والوثائقية
- مراجعة وثيقة الخدمة في الجيش بما يتماشى ومراحل تطور الجيش والعمل على تطبيقها
- تطوير وترسيخ المجهود الخاص بمساعدة المقاتل وحل مشاكله الاجتماعية وتقوية الاهتمام بعائلات الشهداء والمعتقلين وضحايا الحرب والرفع من مستوى قسم الشهداء للاضطلاع بهذه المهمة.
- الزامية الخدمة العسكرية لكل الشباب امتهانا في معركة التحرير الوطني
- جعل من الرجال بالقواعد الشعبية قوات احتياطية مهيكلة في التشكيلات العسكريه
- تقوية الاجهزة الامنية لاداء وظيفتها بفعالية
- اعتماد ما ورد في وثيقة الدفاع والامن الصادرة عن المؤتمر التاسع

ج- الادارة الوطنية:

- المراجعة الشاملة للهياكل الادارية: افراد ونظم عمل.
- التحسين المستمر للاداء الاداري: برمجة، تسيير، اشراف ومتابعة.
- تجسيد مبدأ الادارة في خدمة المواطن وتقريبها منه
- التقيد بالاجراءات والضوابط في التعامل بين الاجهزة الادارية وبين الادارة والمواطن
- وضع صيغة لضمان استمرارية وفعالية التفتيش على كل المستويات
- ايلاء عناية لملف الاحصاء (محليا، جهويا، ووطنيا)

د- الميدان الاقتصادي الاجتماعي:

نظرا لما يكتسيه هذا الميدان من اهمية خاصة في حياة المجتمع باعتباره دعامة اساسية للبقاء والوجود والنمو وكونه مصدرا من مصادر مقومات صمود المادية والمعنوية، وزاد مواصلة الكفاح من اجل ربح حرب التحرير الوطني، فان ذلك يتطلب استجماع الجهود والطاقات للنهوض بهذا الحقل، واقرار سياسة اقتصادية-اجتماعية متكاملة، فعالة ومرنة هدفها تطوير الاكتفاء الذاتي و التوظيف الواسع للقوة البشرية والمادية في العمل المنتج، عاينها الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن وايجاد الحلول لمشاكله الاساسية، بحيث يجب ان تتوخى الاتي:

1 - النهوض بميادين الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة وتحسين اداء الوحدات الانتاجية.

2- حماية الامكانيات الاقتصادية وعقلنة استهلاكها وتوظيفها (تجهيزات، اليات، مواد استهلاكية).

3- تحسين مردودية المؤسسات الاجتماعية (التغذية، التعليم، الصحة، النقل...الخ) من خلال توفير الشروط الموضوعية اللازمة والرفع من المستوى المهني للعاملين في هذه الحقول وحمايتهم من الاجواء السلبية.

4- ترقية الخدمات الاجتماعية لتكون مسايرة لتزايد الاحتياجات وللنمو الديمغرافي وتنظيم وضبط المساعدات والاستفادات على اساس مقاييس المواظبة والاستمرارية بالشكل الذي يشجع العناصر الجدة ويردع مظاهر الكسل والتسكع واعتماد مبدء المقابل والمنتج هو الاجدر والاول قبل غيره.

6 - ترسيخ القيم الدينية والخلقية لحماية المجتمع من مختلف المؤثرات السلبية.

7 - اعادة الاعتبار لدور الاسرة التربوي في المجتمع وتشجيع الزواج ومحاربة العوائق المادية والاجتماعية.

1 - الميدان الاجتماعي:

* التعليم والتربية:

الزامية ومجانية التعليم

- اعتماد اسلوب التخطيط بعيد المدى للاستجابة للنمو الديمغرافي للمجتمع وفق اولويات الاحتياج الوطني.

- استمرار العمل لايجاد مقرر دراسي وطني، ينسجم والابعاد التربوية وخصائص المجتمع والبيئة ويركز على التربية الدينية والاخلاقية.

- تطوير القدرات البيداغوجية والثقافية للمؤطر التربوي وايلاء العناية اللازمة لترقية ادائه من خلال التكوين واعادته والتفتيش والملتقيات والحلقات الدراسية.

- اعفاء المادة التعليمية بايجاد مكتبة مدرسية ووسائل ايضاح ضرورية بما يستجيب لمتطلبات المناهج التربوية.

- ترقية وتوسيع هياكل التكوين المهني، لاستيعاب الافواج المتزايدة من التلاميذ والطلبة الذين لم يستطيعوا مواصلة الدراسة.

- النهوض بالتسيير الذاتي والتنشيط المدرسي للرسيخ حب العمل وعقلية الانتاج في صفوف التلاميذ

- دفع الاسرة في العملية التربوية، بما يكفل تنشئة اجيال واعية ومسؤولة، متشبعة بالقيم الروحية والخلقية للشعب.

- تحسين الخدمات المدرسية وتأمين مصادر دعم دائمة بالتجهيزات المدرسية الصحية والتغذوية وفرص التكوين.

- اعتماد التوسع التدريجي للهياكل المدرسية الجهوية وصولا الى تقريب المدرسة من الاسرة وتقوية العلاقة بهدد الاخيرة والعمل على الاستغناء التدريجي عن المؤسسات التعليمية ذات النظام الداخلي لذوي السن المبكرة..

- اعتماد سياسة جيد للمعلم والمربي اعتبارهما داخل المجتمع وتحسين ظروفهما بشكل يتماشى ومهامهما.

- اعفاء المكتبات وتشجيع عقلية المطالعة والبحث العلمي.

* الصحة:

- اعتماد خطة منهجية ومستقرة في عملية بناء الجهاز تسعى لتطوير المقدرات وتستجيب لنمو المجتمع.

- التركيز على الوقاية كانجع اسلوب لحماية المواطنين من الامراض والاوبئة وتوظيف مختلف الوسائل الاعلامية لتجذير الحس الوقائي.

- ارساء دعائم سياسية صحية تجاه الام والطفل. والاهتمام بضحايا الحرب والمسنين والعجزة وذوي الاعاقة الذهنية والجسدية.

- النهوض بالخدمات الصحية من خلال معالجة واقع التجزئة (قطاع مدني، قطاع عسكري)..
- برمجة فحوص دورية شاملة للكشف عن الامراض المعدية والحيلولة دون انتشارها.
- ايلاء عناية خاصة لموضوع الادوية والمعدات الطبية، من خلال احكام تنظيم هذا الميدان وعقلنة استهلاكه .
- الاهتمام بتكوين السلك الطبي واعادة تكوينه بالداخل والخارج، وتطوير البحث العلمي والاستفادة من البعثات الطبية الاجنبية في هذا المجال.
- تشجيع التعاون الجهوي والدولي في مجالات التكوين والعلاج والوقاية
اعتماد برنامج المنظمة العالمية للصحة
معالجة اشكاليات الاجلاء بالبحث عن اماكن لاستقبال المرضى واعتماد معايير واضحة تراعي الاولوية والحالة الصحية للمرضى.
- اعتماد مبدأ تقريب الصحة من المواطن

* العدل والشؤون الدينية:

- العـــدل:

تمكين القضاء في لعب دوره في فض المنازعات ومحاكمة مرتكبي الجنح والجرائم.
مواصلة تكوين مختصي السلك القضائي لتهيئة اسس بناء الهياكل القضائية.
الرفع من مستوى الهيئات القضائية حتى تكون في مستوى تأديتها لمهامها، ودعمها بالقدرات المختصة لتطبيق القانون.

* الشؤون الدينية:

- اشاعة روح التسامح والصفاء داخل المجتمع وتعبئته وتوعيته وتجميع عوامل انتصاره، اعتمادا على الوعظ والارشاد الديني.
- تطوير وترسيم تجربة التعليم الديني وتدريس القرآن، بالاستفادة من الكفاءة المتوفرة وتكوين ائمة وخطباء..

الثقافة والتنشيط:

- ضرورة تدوين الرصيد النضالي لحفظه من الضياع وليبقى شاهدا ازليا على عظمة الثورة والشروع في كتابة تاريخ الثورة كمسألة هامة واستراتيجية وذلك قبل زوال العوامل المساعدة والاهتمام بتاريخ الاحداث.
جمع الامثال والشعر القديم والحكم والحكايات الشعبية والاحاجي المتناثرة في الذاكرة الجماعية لمجتمع وتدوينها، حفاظا على التراث الوطني.
تشجيع الطلبة لتناول مختلف جوانب التاريخ الوطني والتراث الشعبي في اطروحاتهم الجامعية، وبناء مكتبة وطنية لهذا الغرض وتنظيم المتاحف لتكون مرجعا للدارسين والباحثين .
العناية بالمواهب وبشكل خاص الشابة منها، وتدوين وتسجيل وتطوير انتاجهم الفني والادبي الجيد واستغلاله في مجال الدعاية.
الاهتمام بالفنون الغنية والرقص والفلكلور، بالتركيز على الطابع الفني الاصيل والمتميز وايلاء عناية للقصيدة والاغنية والمسرحية شكلا ومضمونا.
تشجيع الفنانين الشباب ورعاية انتاجهم وتوجيهه وتوفير الشروط المادية والمعنوية لتنمية ابداعاتهم.
- ايجاد الارضية الملائمة لقيام حركة مسرحية من خلال تكوين الممثلين والمخرجين والكتاب، وادراج المسرح ضمن محاور المسابقات المحلية والجهوية.والعمل على ان تكون النواحي الثقافية الجهوية دورا للتثقيف والتنشيط ومنابر لعرض الابداعات الفنية وتنظيم الامسيات الشعرية والمحاضرات.
اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المعالم الاثرية والصناعات التقليدية واقامة متحف للاثار ذات القيمة التاريخية، وتسهيل عمل الدارسين والباحثين والمختصين وحمايتها.
- تشجيع الانتاج الحرفي لاكتساب الجيل الصاعد للمهارات وبلورة الرسالة الوطنية لترسيخ الاصالة.

الرياضـــــة:

- وضع برنامج رياضي مدرسي متكامل يستمر طوال السنة الدراسية وتنظيم الالعاب المدرسية سنويا.
- التركيز على الرياضة الجماهيرية والرفع من مستواها وتنظيمها.

تكوين مدربين مختصين في مختلف انواع الرياضات.
ايجاد مخبرية قوية للرياضة

2- الميدان الاقتصادي:

1 - الهيكلة والتسيير:

- انشاء جهاز للتخطيط يضم مختلف الكفاءات والتخصصات في الميدان الاقتصادي الاجتماعي يعنى باعداد دراسات واقتراح السياسات والخطط قريبة وبعيدة المدى القابلة للتطبيق انطلاقا من قدراتنا المادية والبشرية.
- مركزة الاجهزة الاقتصادية في اطار هيكلة فعالة ومرنة تستجيب لمتطلبات واقعنا الحالي، واعتماد مبدأ التقليص والتطهير الهيكلي.
- انتهاج اساليب المحاسبة في تسيير المؤسسات الاقتصادية
- محاربة استنزاف لامكانيات المنظمة.
- وضع اجراءات قانونيه تضبط مختلف المعاملات الاقتصادية وتردع مظاهر الاهمال والتهريب والاختلاس.

2 - الانتـــاج:

الفلاحـــة.

- لقد كانت المحاصيل الزراعيه من اهم النتائج الايجابية الملموسة ولذا يجب السهر على تطوير التجربة وتنمية المقدرات والمحاصيل.
- ادخال مزروعات جديده لتنويع النمط التغذوي للمواطن
- الاهتمام بتكوين المحدسين والتقنيين في مختلف الميادين الفلاحية والاستفادة من الخريجين في العلوم الزراعية والمجالات اللصيقة بها.
- البحث عن الصيغ الملائمة لتشغيل اليد العاملة الصحراوية في المزارع بشكل منتظم ودائم.
- البحث عن امكانية التنقيب بالمناطق المحررة عن المياه الجوفية.

تنمية المواشي:

الحفاظ على الثروة الحيوانية والاستغلال الامثل لمنتوجاتها، واعطاء الاهتمام اللازم للطب البيطري، حماية لهذه الثروة من الامراض والاوبئة.
- عقلنة وضبط استهلاك المواشي والدواجن واستغلال كل منتوجاتها لتحسين الظروف المعيشية للمواطن.
- اقامة مشاريع للاكتفاء الذاتي في هذا المجال عبر الدخول في تجربة اقامة حظائر نموذجية للضأن

الصناعة التقليدية:

العناية بمختلف فروع الصناعات التقليدية والسهر على ضمان الجودة وشروط التسويق.
توفير المواد الاولية (فضة، نحاس، جلد، خشب، صوف ...الخ) .
الاهتمام بترقية المنتوجات التقليدية عبر تراوح المهارات الفنية والفنون التشكيلية، لبلورة الابداعات الفنية والقابلة
توفير التربصية للحرفيين الشباب في الفنون الجميلة، خاصة في فن الزخرفة .
تشجيع الحرفيين والفنانين من خلال اقامة معارض لانتاجهم داخليا وخارجيا
انشاء سقف للصناعات التقليدية .

الصناعه بما تحتويه من رصيد ثقافي بالغ الاهمية في الاستدلال على معالم هويتنا المتميزة ويجب ان تلقى لها عناية خاصة وان ينظر اليها لا باعتبارها قطاعا انتاجيا وانما تراثا شعبيا معرضة للانقراض يوما بعد آخر ويجب حمايته وتطويره وتشجيعه وتحفيز العاملين به.

الورشات الانتاجية:

- تطوير منتوجات النسيج والحياطة
- تشغيل ورشة صناعة الاحذية بتوفير اللوازم والكفاءات
- التركيز على صناعة انواع قطع الغيار المسكن انتاجها محليا

- ضمان اليد العاملة الصحراوية لمختلف الورشات محلية كانت او وطنية .
- الحفاظ على تشغيل مركب الحسين التامك بكامل طاقاته.

3- التوزيع والخدمات:

التغليـــة:

- الرفع المستمر من مستوى النصيب الفردي كما ونوعا واخضاع التوزيعات التغذوية للجهاز الخاص بالتغذية.
- تقوية مؤسسة الهلال (تخطيط، ادارة، نظام تسيير ، تفتيش، مراقبة..الخ)
- تطوير انظمة التخزين لحماية التموين من التلف والضياع، واخضاع المواد الاستهلاكية للمراقبة الصحية والعمل على خلق وتأمين الاحتياط الضروري.

التجهيـــز:

- العناية بالتخزين والضبط والتوظيف الاحسن للمواد التجهيزية، واستعمال الوسائل التي لاتغطي احتياجا واسعا في اعانة عائلات الشهداء والمعتقلين وضحايا الحرب والمسنين.
- السهر على الوفاء بالتزامات المنظمة تجاه المواطنين المتضمنة في وثائق الاستفادات، وصيانة ومراقبة التجهيزات العمومية.

البـــناء:

- توسيع قدرات مصلحة البناء ماديا وبشريا للاستجابة للاحتياج الوطني
- مركزة مختلف الوحدات المعنية بهذا القطاع (كهرباء، مصلحة مياه..) لضمان فعالية وسرعة الانجاز.
- توظيف الخريجين في الميدان المعماري في مؤسسة البناء
- تكييف المشاريع في هذا الميدان مع الطاقات الفعلية للمنظمة (بشرية ومادية)

الخدمات:

- دعم وتحديث قوافل نقل المؤن والافراد، بما يتناسب وحجم الاحتياج واعطاء الاولوية لشاحنات نقل المياه وسيارات الاسعاف وشاحنات النقل العمومي.
- السعي المستمر لحل اشكاليات قطع الغيار
- تقوية ومركزة (ماريب) الصيانة والتصليح وانشاء ورشات متنقلة وفعالة.

التجـــارة:

- التحكم في السوق الداخلية
- انتهاج سياسة للاسعار تراعي القدرة الشرائية للمواطن تعتمد تخفيض اسعار المواد الاساسية على حساب المواد الكمالية.
- تدعيم المؤسسة باطارات مختصة قادرة على احداث التغيير في التسيير والتخطيط

التعـــاون:

- بناء ادارة قوية تعنى بمختلف جوانب هذا الملف، من حيث اعداد المشاريع ومتابعتها وابعادها عن مهمة التخزين.
- تأمين اتصال دائم ووثيق مع الجهات المتعاونة والوفاء بشروطها
- دعم الجهاز بالفنيين في المجالات التقنية والمعلوماتية لترقية التعامل مع المنظمات الانسانية الداعمة وللحفاظ على المصداقية..
- الحفاظ على مصادر الدعم الانساني وتنويعها
- تطوير علاقات التوأمة لتوسيع دائرة التضامن والدعم الانساني

الخزينـــة:

- تنظيم جهاز المالية في اطار هيئة تعتمد الوضوح في تسيير الشؤون المالية

التحكم في ضبط الدعم المالي الخارجي
الدخول في تجربة الاستثمار الصغير و المتوسط المدى في مختلف المجالات (تجارة، مشاريع تنموية، معاملات تجارية...)

هـ- الميدان الاعلامي:

- الاعلام الوطني يجب ان يظل باستمرار اعلام شعب يقاتل مما يستوجب ان تظل الاساليب والمحتويات والشكل محرض على التضامن اليقظ والاستعداد والتحدي والتصدية والكفاح والحذر من اي لغة اخرى بما يضمن المصداقية..
- وضع استراتيجية اعلامية شاملة، متكاملة، واضحة، تراعي الاهداف الوطنية الكبرى، تكون قاعدة لوضع البرامج والخطط، بما ينسجم ومتطلبات كل مرحلة وخصوصيات مختلف ساحات الرأي والعمل.
- مركزة وتوجيه وبرمجة وتخطيط العملية الاعلامية بكاملها بما يؤمن الوحدة في الطرح واحداث التكامل وتنويع الخطاب والاساليب والتوظيف الاجود والفعال للهياكل والامكانيات.
- انتهاج سياسة وطنية للتكوين والتخصص في الحقل الاعلامي بمختلف مجالاته، والاستيعاب تقنيات الاعلام والاتصالات الحديثة اساليبا ووسائل.
- تبني التقييم الدوري والمستمر للبرامج والاداءات من خلال الندوات والملتقيات المهنية والتثقيفية.
- تعميم تجربة الاذاعات الجهوية لباعث الاعلام المسموع دوره في التوجيه والتثقيف والتربية والاعلام.
- انشاء مطبعة وطنية، توكل اليها الشؤون العامة للدوريات والمنشورات وتحديد عددها ونسمياتها.
- تنظيم مركز الوثائق ودعمه بالاعلام الالي لاتاحة استغلاله واغناء المكتبة الاعلامية
- تنظيم شبكة فاعلة لاستقاء الاخبار والمعلومات وربطها بالمراكز والمصادر المتخصصة في الداخل والخارج.
- تنشيط الانتاج السمعي البصري والاصدارات من الكتب والوثائق، والانتاج وسائل الدعاية بمختلف عيناتها.
- التنسيق المستمر مع السفارات والممثليات لحشد الدعم في الخارج بخصوص العمل الاعلامي تخطيطا وانجازا
- مركزة جهود الاعلام الوطني وتوجيهها لفضح الممارسات والقمع المغربي الموجه ضد جماهير شعبنا في المناطق المحتلة.

و- الميدان الدبلوماسي:

- تقييم جهاز العلاقات الخارجية واعادة تنظيمه على اساس المصداقية والفعالية لاغير..
- السهر على ان يكون لهذا الجهاز مركزية عملياتية من شأنها ان تجعله هجومي متمسك بالمبادرة، على دراية بالاحداث والمستجدات ومؤهل ومسلح في كل وقت للرد على اي طارئ.
- تكثيف اللقاءات وتعزيز التنسيق مع الحليف
- توثيق الاتصالات بالدول الاعضاء في مجلس الامن
- تنشيط العمل الدبلوماسي في الساحات التقليدية للتأييد في افريقيا، امريكا اللاتينية واسيا.
- الحفاظ على المواقف المتقدمة للبرلمان الاوروبي وعلى مصادر الدعم المادي.
- خلق مجموعات ضغط بالساحات الفاعلة في الحدث الدولي (برلمانيين، مثقفين..الخ) لمساندة القضية الصحراوية.
- المشاركة النشطة في مختلف دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وضمان الحضور الدائم للقضية الصحراوية في مختلف المحافل الدولية والنضال للحصول على العضوية في هيئة الامم المتحدة.
- العمل على ترسيخ القناعة الدولية وضرورة المفاوضات المباشرة بين الطرفين وباهمية عقد ندوة دولية للسلام حول الصحراء الغربية.
- مركزة التعامل وجديته مع منظمة الامم المتحدة فيما يخص مشروع السلام الاممي والابتعاد عن الارتجال.
- توسيع دائرة العمل للساحات الهامة التي لم يشملها بعد نشاطنا الدبلوماسي
- توسيع وتعزيز تواجد المرأة داخل العمل الدبلوماسي لما لذلك من تأثير على الرأي العام، خاصة في اوروبا.